

الإصلاح السياسي في الكويت ٢٠٠٣-٢٠٠٦

الباحثة

تغريد خشان فالج الكورجي

الأستاذ الدكتور

طيبة خلف عبد الله

جامعة البصرة /كلية الآداب

الملخص:-

تطرق البحث إلى تسليط الضوء على الإصلاح السياسي في الكويت خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ، وقسم إلى مقدمة وثلاث محاور تناول الأول منها: ولاية العهد، في حين تناول المحور الثاني: حق المرأة في الانتخاب والترشيح، وكرس المحور الثالث لدراسة: تحديد الدوائر الانتخابية، فضلا عن الخاتمة ومصادر البحث.

أهم ما توصل إليه البحث هو أن الكويت شهدت تطورات سياسية داخلية مهمة وهي فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، وإعطاء المرأة حقها في الانتخاب والترشيح، وتحديد الدوائر الانتخابية.

The political Reformation in Kuwait (2003-2006)

Taghreed Khashan Falih Muhammad Al-Kuraji

Assist. Prof. Teeba Khalaf Abdullah

universityof Basra \College of Arts

Abstract:

The research Focused on highlighting Political reform in Kuwait 2003–2006And divided The Subject to its introduction and a three–pronged topic.

The first axis dealt with the state of the covenant, while the second axis dealt with women’s right to vote and run far office, The third theme was devoted to the study of electoral conshtuencies, As well as the conclusion and sources of research.

The most important point of the research is that Kuwait has witnessed important in eternal political developments the separation of the crown prince from the presidency of the council of ministers and the granting of women the right to vote Filtration and identification of constituencies.

المقدمة:-

تناول البحث الإصلاح السياسي في الكويت ٢٠٠٣-٢٠٠٦، الذي قسم بدوره إلى ثلاثة محاور وهي، أولاً: ولاية العهد والذي تطرق إلى مسألة مهمة وهي فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء لأنه جرى العرف في دولة الكويت الجمع بين المنصبين، وبيان الشروط الواجب توفرها في الشخص المرشح لولاية العهد، وإيضاح السبب الرئيس الذي أدى إلى الفصل بين المنصبين ومنها مطالبة المعارضة السياسية والظروف الصحية لولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم، كما تناول الموضوع وظائف ولي العهد وأهم المشاكل.

إما المحور الثاني من البحث فتناول: حق المرأة في الانتخاب والترشيح والذي تطرق إلى الحقوق السياسية للمرأة وأهم محاولات التعديل الانتخابي في مجلس الأمة، وما رافقه من شد وجذب بين الأخير والحكومة بشأن الحقوق السياسية للمرأة من جهة ومن جهة أخرى فقد شهد مجلس الأمة مظاهرات داخل قبته من قبل معارضين للحقوق السياسية للمرأة إلا انه وبعد جهد طويل حسم الأمر عام ٢٠٠٥.

وكرس المحور الثالث: لدراسة تحديد الدوائر الانتخابية وأهم المقترحات التي نوقشت في مجلس الأمة الخاصة بتقسيم الدوائر الانتخابية، كما تناولت الباحثة تطورا سياسيا مهما داخليا في الكويت وهو المظاهرات والاحتجاجات التي قام بها النواب المعارضون لمشروع الدوائر الخمس في حين أيدت المعارضة والناشطون السياسيون المدنيون وكل فئات الشعب الكويتي مشروع الدوائر الخمسة وما رافقها من اصطدام مع قوى الأمن،

كما تناولت الباحثة سبب حل مجلس الأمة عام ٢٠٠٦ من قبل الأمير جابر الأحمد الجابر الصباح بسبب معركة الدوائر الانتخابية، وتناولت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة تنوعت المصادر في مادة البحث ومنها الوثائق العربية المنشورة للأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، وكانت هذه الوثائق عبارة عن محاضر لاجتماعات مجلس الأمة، وكان للرسائل و الاطاريح الجامعية غير المنشورة دورا في رقد البحث بمعلومات قيمة منها

اطروحة الدكتوراه التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي بالتطبيق على حالة الكويت خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩ للباحث محمد عز العرب محمد منيب.

كما اعتمد البحث على العديد من الكتب منها كتاب للمؤلفة معصومة المبارك وعنوانه دور المرأة في المجتمع الديمقراطي، تجارب وممارسات وعقبات، ادوار المرأة في مجتمع ديمقراطي، ضمن كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

الإصلاح السياسي في الكويت ٢٠٠٣-٢٠٠٦

شكلت الإصلاحات السياسية في الكويت احد أهم التحديات التي واجهت الحكومة ومجلس الأمة الكويتي على حد سواء، وتمثلت هذه الإصلاحات في ولاية العهد ومنح المرأة الحقوق السياسية وتعديل الدوائر الانتخابية^(١).

أولاً: ولاية العهد

اسند دستور البلاد مهمة اختيار ولي العهد للأمير، بعد تحديد الشروط الواجب توافرها في الشخص المرشح . ويختار الأمير شخصاً لولاية العهد خلال عام على الأكثر من تولية منصبه، ويشترط في من يرشح لذلك المنصب:^(٢)

- ١- أن يكون من ذرية مبارك الصباح .
- ٢- أن يكون رشيداً عاقلاً لا تقل سنة عن (٣٠) عاماً .
- ٣- أن يكون مسلماً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين .

تجدر الإشارة هنا إلى مسألة مهمة في هذا الموضوع ؛ إذ جرى العمل في دولة الكويت على الجمع بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، وقد طبق ذلك بأول تشكيل وزاري لها بعد الاستقلال، وبناء عليه صار الجمع بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء بمثابة تقليد أو عرف دستوري جرى العمل عليه في كل تشكيل وزاري للحكومات المتعاقبة^(٣).

التمت السلطة السياسية في الكويت منذ عام ١٩٦٣، أي منذ أول حكومة دستورية حتى عام ٢٠٠٣، بعرف ترأس أحد أفراد الأسرة الحاكمة للحكومة^(٤)، وقد كان الجمع بين

منصب رئاسة الوزراء وولاية العهد من الأمور التي توارثها أسرة آل الصباح^(٥). فضلاً عن إسناد الوزارات السيادية مثل الدفاع والداخلية والخارجية إلى أشخاص من نفس الأسرة، فكانت المطالبة بأن يعطي الشعب دوراً كبيراً في المشاركة من خلال مفهوم تداول السلطة، وهذا ما يتطلب عدم الالتزام بالأعراف الدستورية المشار إليها سابقاً، ومن المطالب والطموحات و الانجازات التي حققت فعلاً خلال هذه المرحلة، بفعل الضغط المستمر، فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء في عام ٢٠٠٣^(٦).

أن المشكلة تكمن في أن الجمع بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء يمكن أن يؤثر في نظام الحكم؛ لان أعضاء مجلس الأمة سوف يترددون كثيراً قبل أن يقرروا عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء الذي هو في الوقت ذاته ولي للعهد وأمير للبلاد في المستقبل، فهذا التقليد أو العرف أضفى على منصب رئيس مجلس الوزراء حصانة تمنع من مساءلته، وتسبب أيضاً حرجاً لأعضاء مجلس الأمة إذا فكروا في عدم التعاون معه لسبب يمنعه، وإنما العمل عليه في دولة الكويت^(٧).

بموجب المرسوم الأميري رقم ١٤٥ لعام ٢٠٠٣ والذي أصدره الأمير جابر الأحمد الجابر الصباح^(٨) في ٨ تموز وبموجبه تم الفصل بين ولاية العهد عن ورئاسة مجلس الوزراء، وبذلك زال الحرج وزالت مسبباته التي تمنع مساءلة رئيس مجلس الوزراء عن طريق عدم إمكانية التعاون معه^(٩)، وبذلك تكون الحكومة الواحد والعشرون أول حكومة خارج عباءة ولاية العهد، حيث كان منصب رئيس الوزراء يشغله تقليدياً ولي العهد، وأدى فصل المنصبين إلى بدء حقبة جديدة في السياسة الكويتية، فعندما كان رئيس الوزراء ولي العهد شخصاً واحداً كان رئيس الوزراء يتمتع بحصانة في مجلس الأمة، بسبب العرف الكويتي بعد نقد الأمير، من استمرار هذا الترتيب خلال الثلاثين شهراً من رئاسة صباح الأحمد الجابر الصباح^(١٠) للوزارة (تموز ٢٠٠٣-٢٠٠٦)^(١١)، في حين أبقى الأمير جابر الأحمد الصباح الشيخ سعد العبد الله السالم^(١٢) ولياً للعهد بمنصبه^(١٣).

كان مفهوم الفصل بين المنصبين من ضمن المطالب المهمة للمعارضة السياسية التي برزت لأول مرة في تاريخ الكويت السياسي، وهو مطلب تكرر مفهوم تداول السلطة،

تمهيداً للمطالبة بتعيين رئيس وزراء من خارج أسرة الحاكمة، أي ان يكون رئيس مجلس الوزراء منتخباً من عامة الشعب، اذ أن استمرار دمج المنصبين يوقع النواب في حرج سياسي كبير، ويعيق مساءلة الحكومة سياسياً، أو حتى مساءلة رئيس مجلس الوزراء لكونه يحوز صفة مصونة هي صفة ولي العهد، ويتمتع من ثم بحق أن يصبح أميراً للكويت في المستقبل هذا من جانب، ومن جانب آخر دافعت المعارضة السياسية عن أهمية الفصل بين المنصبين، بحجة أنه يساعد على تطبيق المادة ٧ من الدستور الكويتي التي تنص على " أن الأمة مصدر السلطات جميعاً" وهو ما يتطلب أن تكون الحكومة شعبية^(١٤). وهنا يمكننا القول أن الظروف الصحية لولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم ساعدت كثيراً على الترويج للمطلب الشعبي، كما ساعد على ذلك وجود بديل آخر من أسرة الحاكمة يمكنه أن يسد الفراغ و يساعد على تحقيق مطلب فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء^(١٥).

مما لاشك فيه تعد خطوة فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء خطوة كبيرة في طريق الإصلاح وفرصة كبيرة لتوسيع وتطوير التجربة الديمقراطية الكويتية من خلال إمكانية تكليف شخص من غير أسرة الحاكمة ليكون رئيساً للوزراء كما ذكرنا، وهذا الأمر لاشك سيخدم الحياة السياسية في الكويت.

يمكن ملاحظة سيطرة الأمير حتى في مجلس الأمة، حيث أن ثلثي مجلس الأمة يأتي عن طريق الانتخابات، أما الثلث الآخر فهو معين وهو من الوزارة^(١٦)، فعندما أجريت انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٠٣، وسط تكهنات بوجود خلافات وربما انقسامات داخل أسرة آل صباح وخاصة بين كل من الشيخ سعد العبد الله السالم ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء والشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك، فالخلافات بينهما تجاوزت السياسات إلى الاختصاصات وربما تكون الخلافات الشائعة حول عدد من السياسات مثل الممارسات الديمقراطية داخل مجلس الأمة، فقد تصاعدت الخلافات حول الاختصاصات حيث اتهم الشيخ سعد العبد الله الشيخ صباح الأحمد أنه يقف وراء

الحملة الداعية للفصل بين ولاية العهد ورياسة الحكومة بسبب تطلع الأخير لتولي منصب رئيس الحكومة^(١٧).

أما بالنسبة لوظائف ولي العهد، فيقوم بممارسة أعمال الأمير في حالة غيابه عن البلاد وعند تعذر نيابة ولي العهد عن الأمر فلأخير أن يعين نائباً عنه يمارس صلاحياته مدة غيابه بأمر أميري، وتفويض الأمير ولي العهد في ممارسة بعض صلاحياته الدستورية^(١٨)، وأشترط الدستور الكويتي في نائب الأمير الشروط الواجب توفيرها في العضو المرشح لمجلس الأمة وإن كان وزيراً أو عضواً في مجلس الأمة، فلا يشترك في أعمال الوزارة أو المجلس مدة نيابية عن الأمير، وأن يقسم اليمين الدستوري أمام مجلس الأمة في جلسة خاصة وفي حالة عدم انعقاد مجلس الأمة فإنه يقوم بأداء اليمين أمام الأمير، كما أوجب سريان الأحكام الخاصة بالوزير من ناحية مزاولته الأعمال الحرة أو الوظائف على نائب الأمير وفقاً لما نصت عليه المادة ١٣١ من الدستور الكويتي^(١٩).

لم يكن الخلاف بين الشيخ سعد العبد الله ولي العهد مع الشيخ صباح الأحمد رئيس مجلس الوزراء حول الفصل بين ولاية العهد ورياسة مجلس الوزراء، هو الخلاف الوحيد داخل الأسرة الحاكمة بل كان هناك خلاف آخر حول طموح بعض أفراد الأسرة الحاكمة بترشيح أنفسهم في انتخابات مجلس الأمة، وقد تعمد الشيخ صباح الأحمد كشف هذا الخلاف علناً لمحاصرة مثل هذا الطموح الذي قد يؤثر سلباً على مكانة الأسرة وسط القبائل الاجتماعية والقوى السياسية الكويتية، فقد أعلن الشيخ صباح الأحمد رفضه فكرة خوض أفراد أسرة آل الصباح الانتخابات، حيث أشار بقوله: "إن الوقت غير مناسب لزيادة مخصصاتهم المالية التي يقدمها الديوان الأميري من مخصصاته السنوية" هذه الخلافات وغيرها يمكن أن تتطور لدرجة قد تحدث تغييراً في هيكلية المؤسسات الدستورية ودور الأسرة الحاكمة في العملية السياسية^(٢٠).

خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ برزت تطورات مهمة من أبرزها استمرار الحالة المرضية لكل من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم لدرجة انه لم يعد معها الأخير قادراً على القيام بمهام منصبه مما جعل رئيس

الوزراء صباح الأحمد الصباح هو الذي يتولى إدارة الشؤون اليومية للكويت، وتعد هذه الوضعية مرض الأمير وولي العهد في نفس الوقت سابقة في التاريخ الكويتي، وأثارت هواجس فيما يتعلق بالخلافة السياسية وبخاصة في ظل التقليد السياسي القائم عن التناوب على مناصبي الأمير وولي العهد بين فرعي الجابر والسالم في الأسرة الحاكمة، وهذا ما أدى بأحد الأقطاب البارزة في الأسرة الحاكمة وهو الشيخ سالم العلي الصباح ورئيس الحرس الوطني في تصريحاته نشرتها صحيفة القبس في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٥ والداعي إلى تشكيل لجنة ثلاثية لمساندة القيادة الكويتية التي يعاني أفرادها من مشكلات صحية، تضم إلى جانبه كلاً من الشيخ صباح الأحمد رئيس الوزراء والشيخ مبارك عبد الله الأحمد الصباح وقد أنتقد الشيخ سالم العلي وضعية الأسرة الحاكمة مؤكداً "أن الوضع الحالي خطأ يجب عدم السكوت عنه ومن موقع مسؤوليتي في أسرة الحكم، يجب أن أنبه لذلك الخطأ الدستوري الخطير الذي يتمثل في عدم أتباع الإجراءات التي حددها الدستور والقانون وانتقد على وجه التحديد ممارسات وزير الديوان الأميري وقيامه بأدوار ليست من صميم اختصاصاته ومهامه الوظيفية...فليس صحيحاً أو منطقياً أن يستفرد بالقرار"^(٢١).

كان الجمع بين مناصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء هو ما جعل الدولة تشهد العديد من الأزمات السياسية والدستورية، حيث يشترط الدستور مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية التعاون، عندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء فإن ذلك يخلق حالة من عدم الانسجام المنطقي بين النصوص الدستورية، أما الوضع الجديد فيشير إلى أن العرض الدستوري لا يشترط أن يكون رئيس الوزراء هو نفسه ولي العهد^(٢٢).

ثانياً: حق المرأة في الانتخاب والترشيح

نالت قضية المشاركة السياسية للمرأة الكويتية عناية أكبر، بل إثارة أكثر، وأختلف حولها الناس بين مؤيد ومعارض وبين مجحف بحق المرأة^(٢٣)، حيث مرت حركة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية بمراحل عديدة شعبية وبرلمانية منذ عام ١٩٧١ إلى

عام ١٩٩٩^(٢٤). فقد استثنى القانون الانتخابي رقم (٣٥) لعام ١٩٦٢، النساء من حق المشاركة السياسية انتخاباً وترشيحاً لمجلس الأمة، أدى الى أستبعادهن من الانتخابات والترشيح خلال كل الدورات الانتخابية لمجلس الأمة، وقد جرت عدة محاولات لتعديل ذلك القانون الانتخابي^(٢٥)، ففي ١٦ أيار ١٩٩٩ أعلن أمير الكويت إصدار أمراً أميرياً لمجلس الوزراء باتخاذ الخطوات اللازمة بما يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية في الانتخابات والترشيح في المجالس النيابية^(٢٦) وقد تجاوزت النساء مع هذه الرغبة الأميرية فتوافدت الوفود النسائية للتعبير عن شكرها للأمير جابر الأحمد على مبادرته هذه حيث قال: " اشكر الله تعالى أن المرأة أخذت حقوقها في عهدي... " وأضاف "انه لا يوجد ما يمنع ذلك"، وأكد مساندته لحقوق المرأة السياسية... وأضاف "أنا واثق تمام الثقة من قدرة النساء على العمل الجاد"، أما ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء سعد العبد الله فقد أكد بقوله: " أن الوقت قد حان لإعطاء المرأة الكويتية حقها السياسي"^(٢٧).

لذا قام الأمير جابر الأحمد بتكليف الحكومة بوضع آلية جديدة، لمناسبة أقرار ذلك المرسوم ليعطي المرأة حق الترشيح والانتخاب في المجالس النيابية، وعلى اثر ذلك صدر مرسوم بقانون (٩) لعام ١٩٩٩^(٢٨)، بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٩ لتعديل المادة الأولى من قانون رقم(٣٥) لعام ١٩٦٢، بشأن انتخابات مجلس الأمة^(٢٩).

بحيث تقرأ المادة كما يلي " لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين عاماً ميلادياً كاملاً حق الانتخاب... " والحق المرسوم بقانون بمذكرة تفسيرية أكدت مكانة المرأة الكويتية في بناء المجتمع ونموه^(٣٠)، وأجاز هذا المرسوم للمرأة الكويتية حقها في المشاركة السياسية انتخاباً وترشيحاً إلى عضوية مجلس الأمة بدءاً من انتخابات مجلس الأمة العاشر لعام ٢٠٠٣^(٣١). كان هذا اليوم مشهوداً في تاريخ الكويت توج فيه كفاح المرأة الكويتية على مدى ٤٠ عاماً في سبيل الحصول على حقوقها السياسية الكاملة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية منشودة، وفضلاً عن ذلك فهو يستهدف تطوير دور المرأة الكويتية^(٣٢)، وتزامنت الرغبة الأميرية والمرسوم بقانون السابق الذكر مع حل مجلس الأمة الثامن، وإجراء الحملات الانتخابية التي كان يسعى المرشحون خلالها بجذب أصوات

الناخبين، تلك الأجواء خلقت العديد من ردود الفعل السياسية الراضية للرغبة الأميرية والمرسوم بقانون. وكان اعتقاد المتفائلين بأن هذه الأصوات الراضية سوف تختفي تدريجياً عند عرض المرسوم بقانون على مجلس الأمة القادم في دور انعقاده الأول كما تنص المادة رقم (٧١) من الدستور الكويتي خاصة وانه يحمل ثقلاً سياسياً متمثلاً بالرغبة الأميرية الصريحة^(٣٣).

بعد تشكيل مجلس الأمة التاسع عام ١٩٩٩، برزت أصوات النواب الجدد المؤيدين التقليديين للحقوق السياسية للمرأة والذين تعول عليهم المرأة في مساندة قضيتها عندما تطرح للمناقشة، هؤلاء النواب برزوا بمواقفهم الراضية للمرسوم بقانون على اعتبار انتفاء شروط الضرورة التي تنص على المادة (٧١) لعام ١٩٦٢، وكانت نتيجة هذا الموقف انه عندما طرح المرسوم بقانون أمام مجلس الأمة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٩٩، خسر بأغلبية رافضة له. ولم تنفع المرافعة للشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، كانت نتيجة التصويت صدمة للمرأة الكويتية و إحباطاً جديداً أضيف إلى الإحباطات العامة السابقة^(٣٤).

وشهد شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٣، محاولة جديدة من الحكومة لمنح المرأة حق التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية، إلا أن اللجنة النيابية المسؤولة عن مناقشة المشروع وبعد أكثر من خمسة أشهر من تقديمه رفض مشروع القانون^(٣٥).

فبعد جهد طويل قامت به نشاطات الحركة النسائية في دولة الكويت، وبدعم جهات مدافعة عن حقوق المرأة، والتجمع منذ الصباح الباكر أمام مجلس الأمة الكويتي، وقبل البدء بالجلسات العلنية وتحت شعار "أن الأوان لحقوق المرأة السياسية وحقوقنا الدستورية ومطالبنا الشرعية"، قابلتها لافتات مناهضة "لا لحقوق المرأة، وحقوق المرأة في بيتها" من قبل الجهات الموالية للتيار الإسلامي السلفي^(٣٦).

قرر مجلس الوزراء في شهر أيار عام ٢٠٠٤، الموافقة على مشروع تعديل قانون الانتخابات بما يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقها في الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة الكويتي، وجاء في بيان لمجلس الوزراء انه "ضمن أطار حرص الحكومة على توسيع المشاركة

الشعبية في المجلس النيابي استعرض المجلس مشروع قانون بتعديل المادة رقم (١) من القانون رقم (٣٥) السابق الذكر، في الانتخابات والترشيح لمجلس الأمة " وبعد قرابة عام كامل من المماطلات داخل مجلس الأمة من قبل معارضي الحقوق السياسية للمرأة، حسم المجلس بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٥، موضوع إقرار الحقوق السياسية للمرأة للمشاركة السياسية من خلال تعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات - أي كانت تمنح حق المشاركة في الانتخابات والترشيح للذكور فقط من المواطنين الكويتيين - مع اشتراط أن تلتزم المرأة بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية^(٣٧).

ومن الجدير ذكره إلى أن الحكومة مررت هذا القانون من خلال دفع رشاوي مالية إلى بعض النواب من اجل ضمان أصواتهم لمصلحة هذا القانون، الأمر الذي سبب أزمة كبيرة، وكثر الكلام حول هذا الموضوع بشكل يعطينا مثلاً على أن الحكومة مستعدة لاتخاذ خطوات غير دستورية ولا أخلاقية أيضاً في سبيل تمرير القرارات التي تريدها في بعض الأحيان في حال توفرت لها الفرصة^(٣٨)، وجاءت نتيجة التصويت في مجلس الأمة (٣٥) موافقة مقابل (٢٣) غير موافق، وامتنع واحد عن التصويت لصالح الحقوق السياسية للمرأة^(٣٩).

ثالثاً: تحديد الدوائر الانتخابية

من الشواهد الدالة على قوة تطور الأوضاع السياسية الداخلية في دولة الكويت لعام ٢٠٠٣ في اتخاذ القرارات خلال تلك المرحلة هو طريقة تعاطي مجلس الأمة الكويتي مع قضية تعديل الدوائر الانتخابية، فقد جاءت الدعوة إلى تعديل الدوائر الانتخابية بناء على اتهامها بأنها كرست الطائفية والفئوية والقبلية، وأنها كانت دوائر صغيرة جدا بحيث يمكن للحكومة التحكم فيها من خلال وسائل كثيرة^(٤٠).

ظلت الدوائر الانتخابية مطروحة على الساحة السياسية الكويتية استناد على مطالب شعبية بأن النظام ال ٢٥ دائرة انتخابية ليس الا نظاماً فاسداً بحاجة إلى إصلاح، حتى بدأت بعض بوادر التجارب من الحكومة منذ بدايات برلمان ٢٠٠٣، أدى إلى تقدم عدد من النواب بعدد من المقترحات حيث تقدمت الحكومة بمشروعها لمجلس الأمة، إلا أنها ما لبثت أن تقدمت بمشروع آخر في الجلسة ذاتها مسببة إرباكا حتى لنواب المعارضة

للمشروعين معاً، وقد دعم مشروع الحكومة انطلاقاً من أي تقليص للدوائر الانتخابية وهو بحد ذاته يمثل إصلاحاً، وقد أدى ذلك التكتيك الحكومي إلى فشل المشروعين معاً، وقد ترتب على ذلك الإرباك السياسي أن هاجم العديد من النواب موضوع الحكومة الغريب متهمين إياها بفقدان المصداقية وعدم الجدية^(٤١)

ظلت قضية الدوائر الانتخابية مطروحة على الساحة السياسية حتى عام ٢٠٠٣ حيث بدأ الحديث عن تعديل قانون الدوائر الانتخابية بأخذ الأولوية في النقاشات بين أعضاء المجلس وعامة الناس، وكثر الحديث عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية التي خلفها وضع الدوائر " الخمسة والعشرون"، حيث إنها عززت الانتماءات القبلية والطائفية على حساب الانتماء المجتمعي^(٤٢).

وفي ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٣ قدم عدد من النواب وهم مسلم البراك ووليد الجري وعبد الله عكاش وعلي الراشد واحمد السعدون ووليد الطبطبائي وباسل الراشد مشروع قانون لتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون ذي الرقم ٩٩ لعام ١٩٨٠ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة مع إعطائه صفة الاستعجال، ويقضي المشروع المذكور تقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية على أن ينتخب عن كل دائرة عشرة أعضاء لمجلس الأمة ولكل ناخب أن يدلي بصوته لأربعة من المرشحين في الدائرة المقيد فيها ويعتبر فائزاً بالانتخابات أول عشرة مرشحين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة^(٤٣).

وفي اليوم نفسه قدم عدد من النواب وهم حسن جوهر ومحمد البصيري وخالد العدوة مشروع قانون ينص على تعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون ذي الرقم ٩٩ لعام ١٩٨٠ بإعادة تحديد بعض الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة مع إعطائه صفة الاستعجال، ويقضي بتقسيم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية على أن تنتخب كل دائرة خمسة أعضاء للمجلس، وإلغاء المرسوم بقانون رقم ٥ لعام ١٩٩٦، وطلب النائبان محمد البصيري وخالد العدوة استرداد الاقتراح بعد تقديم لجنة الشؤون الداخلية والدفاع لتقريرها^(٤٤).

وتبعاً لذلك قامت الحكومة بتشكيل لجنة خاصة لتقديم التصورات والرؤى والاقتراحات حول موضوع تعديل الدوائر الانتخابية وقدمت تقريرها بتحديد الدوائر

بـخمس دوائر^(٤٥)، إلا انه كانت هناك مطالبات قوية وصلت ذروتها في عام ٢٠٠٣ دعت الحكومة إلى الكف عن التدخل في العملية الانتخابية، بدأت تلك المطالبات تتزايد إلى درجة أنها أحدثت أزمات حقيقية بين السلطين التشريعية والتنفيذية، بلغت أوجها في عام ٢٠٠٥^(٤٦). وفي ٢١ آذار ٢٠٠٥ تقدم النائب عصام الدبوس مشروع قانون ينص على تعديل الجدول المرافق للمرسوم رقم ٩٩ لعام ١٩٨٠ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ومذكرته الإيضاحية ويقضي الاقتراح أنه نظراً للتطوير العمراني الذي تشهده دولة الكويت واستحداث مناطق جديدة الأمر الذي يتطلب تعديل جزئي لبعض الدوائر الانتخابية حتى لا يحرم بعض المواطنين من حقوقهم السياسية^(٤٧). حيث استطاعت كتلة المعارضة وعددهم ٢٩ نائبا من تحريك الشارع وبخاصة الشباب لتنتشر ظاهرة المهرجانات الخطابية والتجمهرات أمام مجلس الأمة وقد اتخذوا اللون البرتقالي رمزا لهم وفي المقابل ظهر تكتل آخر يتكون من ١٩ نائبا معارضا لتوجهات البرتقاليين واتخذوا اللون الأزرق رمزا لهم^(٤٨).

ضمت "الحركة الزرقاء" النواب المعارضين لمشروع الدوائر الخمس المحسوبين على الحكومة فيما أيدت المعارضة "الحركة البرتقالية" تخفيض الدوائر إلى خمس دوائر انتخابية، وقد شارك في المظاهرات سياسيون وناشطون مدنيون وكل فئات الشعب الكويتي^(٤٩). كانت معركة الدوائر الخمس أي توزيع الكويت إلى خمس دوائر انتخابية بدلاً عن الـ"٢٥" دائرة، معركة حامية بسبب الأخطار بقوى الأمن وكذلك برئيس مجلس الأمة "جاسم الخرافي"^(٥٠) لأن الحشود الشبابية التي كانت موجودة في المجلس أو في ساحة الإرادة المقابلة للمجلس فاقت التصورات، كانت أجهزة الأمن تؤكد للمسؤولين أن هذه التحركات محدودة لا قيمة لها ما جعل هذه الأجهزة تخسر مصداقيتها عند أصحاب القرار، لأنها كانت تعتقد بأن الشارع الكويتي هو للأحزاب الدينية التي تحالف معها في هذه المدة، وأكد أحمد الخطيب بقوله: "إن هذا النجاح الباهر جعل النواب يتوجهون إلى ساحة الحرية هذه ويقسمون على أنهم سيؤيدون قانون الخمس دوائر وهكذا فرض الشباب رأيهم، وتم تغيير الدوائر إلى خمس"^(٥١)، وحينما تصاعدت الأوضاع صدر مرسوم أميري بتاريخ ٢١ أيار ٢٠٠٦ بحل مجلس الأمة حلاً دستورياً^(٥٢).

الخاتمة

بعد أن عرضنا الإصلاح السياسي في الكويت ٢٠٠٣-٢٠٠٦، بقي لنا أن نختم بالخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة وهي كالآتي:-

أولاً: تبين للباحثة أن المدة من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٦ شهدت تطورات سياسية مهمة نتج عنها فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء بسبب الظروف الصحية للشيخ سعد العبد الله السالم، ساعدت كثيراً على الترويج للمطلب الشعبي.

ثانياً: استعادت عائلة آل صباح فرع الجابر من ذلك الأجراء إبقاء السلطة والحكم لديهم وإقصاء عائلة السالم ذلك الأمر الذي فسر على أنه إصلاح سياسي لكن باطنه كانت فيه مقاصد وأغراض أخرى .

ثالثاً: تعد خطوة فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء خطوة كبيرة في طريق الإصلاح السياسي وفرصة كبيرة لتوسيع وتطوير التجربة الديمقراطية الكويتية من خلال إمكانية تكليف شخص من خارج الأسرة الحاكمة ليكون رئيساً للوزراء.

رابعاً: ان الكويت ارادت مسايرة الدول الاخرى التي اخذت تمنح قسطاً من الديمقراطية لشعوبها لاسيما بعد الضغط الامريكي والغربي على تلك الدول بضرورة منح الديمقراطية والهدف من ذلك هو ادخال النساء في الحياة السياسية وبالتالي اخذ يسري هذا الامر الى كل الدول الخليجية .

خامساً: جاءت الدعوة لتعديل الدوائر الانتخابية بناء على اتهامها بأنها كرست الطائفية والفئوية والقبلية، وأنها كانت دوائر صغيرة جدا بحيث يمكن للحكومة التحكم فيها من خلال وسائل كثيرة.

سادساً: استطاعت المعارضة وعددهم ٢٩ نائبا من تحريك الشارع الكويتي، وقد اتخذوا من اللون البرتقالي رمزا لهم ، مطالبين مجلس الأمة الكويتي تخفيض عدد الدوائر إلى خمس دوائر انتخابية.

سابعاً: في المقابل ظهر تكتل آخر من النواب وعددهم ١٩ نائبا معارضا لتوجهات البرتقاليين، اتخذوا اللون الأزرق رمزا لهم، معارضين لمشروع الدوائر الخمس.

ثامناً: اصدر الأمير جابر الأحمد الصباح مرسوماً أميرياً بتاريخ ٢١ أيار ٢٠٠٦ بحل مجلس الأمة الكويتي حلاً دستورياً نتيجة تصاعد الأوضاع حول معركة الدوائر الانتخابية.

الهوامش

- (١) عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ.. وممارسات، ط٩، مطبعة الوطن، الكويت، ٢٠٠٧، ص ١٣١.
- (٢) عبد الرضا علي أسيري، المصدر نفسه، ص ٦١.
- (٣) سالم ماضي العجمي، النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقها في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، الأردن، ٢٠١٢، ص ٤٣.
- (٤) سامي ناصر خليفة وحسن عبد الله جوهر، كيف يصنع القرار السياسي في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٩٠-٣٩٣.
- (٥) خالد سعد السهلي، حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ وانعكاساتها على دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠١٢، ص ٨٤.
- (٦) سامي ناصر خليفة وحسن عبد الله جوهر، المصدر السابق، ص ٣٩٠-٣٩٣.
- (٧) سالم ماضي العجمي، المصدر السابق، ص ٤٤.
- (٨) جابر الأحمد الجابر الصباح (١٩٢٦-٢٠٠٦): ولد في ٢٩ أيار ١٩٢٦، وهو الابن الثالث للشيخ أحمد الجابر الصباح، وتلقى تعليمه في مدرسة المباركية والأحمدية، وفي عام ١٩٤٩ عينه والده نائباً له في الأحمدية، وكان المسؤول العام عن المدينة، وفي عام ١٩٥٩ عينه الأمير عبد الله السالم الصباح رئيساً لدائرة المال والأملاك العامة، كما كان رئيساً لمجلس النقد الكويتي، وقام في الأول من نيسان عام ١٩٦١ بإصدار أول عملة في الكويت تحمل توقيعه، وبعد استقلال الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١ عين وزيراً للمالية والصناعة، وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٥ عين رئيساً لمجلس الوزراء وفي ٣١ أيار عام ١٩٦٦ بوع في مجلس الأمة ولياً للعهد وذلك بعد تزكية الأمير له، وتولى الحكم في ٣١ كانون الأول عام ١٩٧٧ بعد وفاة الأمير صباح السالم الصباح واستمر في الحكم حتى وفاته في ١٥ كانون الثاني عام ٢٠٠٦. يراجع: عبد الرحيم مارديني، موسوعة مشاهير وعظماء وشخصيات من العالم، ط١، دار المحبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٥.

(٩) عبد الله عوض المطيري، سلطات مجلس الأمة الكويتي تجاه البرنامج الحكومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، الأردن، ٢٠١٢، ص ٣٤.

(١٠) صباح الأحمد الصباح (١٩٢٩-...) :ولد في الكويت عام ١٩٢٩ تلقى تعليمه في المدارس الخاصة وبالخصوص في مدرسة المباركية، عين في اللجنة العليا عام ١٩٥٦-١٩٦٠، ترأس عام ١٩٦١ الشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى دائرة المطبوعات والصحافة والنشر، عين عام ١٩٦٣ م وزيراً للآثار والإعلام، وفي العام نفسه تولى وزارة الخارجية، شغل من عام ١٩٦٥-١٩٦٧ منصب وزير النفط، وفي عام ١٩٧٨ عين وزيراً للخارجية، ثم نائب لرئيس الوزراء عام ١٩٨١، أصبح أمير دولة الكويت الخامس عشر بعد صراع على السلطة بينه وبين سعد الله السالم بعد وفاة الأمير جابر الأحمد الصباح. يراجع: غسان بنیان جلود الشويبي، العلاقات العراقية الكويتية ١٩٦٨-١٩٩٠: دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣، ص ٥٥.

(١١) كريستيان كوتس أولريخسن، ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة، ترجمة: حمد العيسى، الانتشار العربي، لندن، ٢٠١٥، ص ٣٩-٤٠.

(١٢) سعد العبد الله السالم الصباح: وهو أكبر أبناء الأمير عبد الله السالم، ولد في الكويت عام ١٩٣٠، تلقى تعليمه في المدرسة المباركية، التحق في عام ١٩٥١ بكلية هاندين البريطانية للعلوم العسكرية، وبعد عودته إلى الكويت عام ١٩٥٤ عمل بمناصب حكومية عدة، إذ عين في عام ١٩٦١ رئيساً لدائرة الشرطة والأمن العام، ثم وزيراً للداخلية في عام ١٩٦٢، تولى رئاسة الوزراء للمدة (١٩٧٨-٢٠٠٣) أصبح أمير على الكويت بعد وفاة الأمير جابر الأحمد الجابر الصباح، إلا أن مدة حكمه قصيرة جداً (١٥-٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٦) إذ تمت تنحيته بسبب الخلافات العائلية داخل أسرة آل الصباح توفي في ١٣ أيار ٢٠٠٨، يراجع: دعاء علي سرحان الزبيدي، المجلس التأسيسي الكويتي ١٩٦١-١٩٦٣: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧، ص ٤٦.

(١٣) واثق محمد براك، صنع القرار السياسي في الكويت، مجله دراسات إقليميه، ع ١٨، مج ٥، الموصل، ٢٠٠٨، ص ٢٥٧.

(١٤) سامي ناصر خليفة و حسن عبد الله جوهر، المصدر السابق، ص ٣٨٩-٣٩٠.

- (١٥) سامي ناصر خليفة وحسن عبد الله جوهر، المصدر نفسه، ص ٣٩٢.
- (١٦) مروة مصطفى أحمد الحديثي، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام ١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ٥٤.
- (١٧) محمد عز العرب محمد منيب، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي بالتطبيق على حالة الكويت خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مصر، ٢٠١٥، ص ١٩٥.
- (١٨) مروة مصطفى أحمد الحديثي، المصدر السابق، ص ٤١؛ عبد الله عوض المطيري، المصدر السابق، ص ٣٥.
- (١٩) مروة مصطفى أحمد الحديثي، المصدر السابق، ص ٤١.
- (٢٠) محمد عز العرب محمد منيب، المصدر السابق، ص ١٩٥.
- (٢١) محمد عز العرب محمد منيب، المصدر نفسه، ص ١٩٦.
- (٢٢) إبراهيم محمد العويمر العازمي، مبدا فصل السلطات وتطبيقاته في دولة الكويت: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، الأردن، ٢٠١٠، ص ٨٣-٨٤.
- (٢٣) للمزيد يراجع: علي محيي الدين القرة داغي، المرأة والمشاركة السياسية الديمقراطية، دراسة في الفقه والفكر السياسي الإسلامي، بحث مقدم للدورة السادسة عشر للمجلس، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، اسطنبول، تموز ٢٠٠٦، ص ٢.
- (٢٤) للمزيد يراجع: مبرك جمعان العازمي، الكويت ومجلس التعاون الخليجي: دراسة سياسية تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، مصر، ٢٠١٠، ص ١٥٢-١٥٥.
- (٢٥) عبد الله مشعل العنزي، اتجاهات الرأي العام الكويتي في بعض القضايا السياسية الكويتية: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ١٢٤، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٤٧؛ فرح النقيب، الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج، تحرير: عبد الهادي خلف و جاكومو لوتشيانى، ط ١، مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص ١٨١-١٨٥.

(٢٦) معصومة المبارك ، دور المرأة في المجتمع الديمقراطي، تجارب وممارسات وعقبات ، أدوار المرأة في المجتمع ديمقراطي ، ضمن كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١، ص ٥٣٩؛ ميمونة خليفة الصباح،اليوبيل الفضي بمناسبة تولي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح مقاليد الحكم،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،١٢٤٤، الكويت،٢٠٠٧، ص ٣٢٦؛ سهيلة فهد المالك الصباح ، ندوة مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ع ١٠٨ ، الكويت ، ٢٠٠٣، ص ٢٣٤.

(٢٧) معصومة المبارك، المصدر السابق، ص ٥٤٠.

(٢٨) موزي عبد العزيز الحمود، المرأة في مجتمع ديمقراطي : حالة الكويت، ضمن كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١، ص ٤٥٤.

(٢٩) معصومة المبارك، المصدر السابق، ص ٥٤٠؛ حسين علي حسن الصباغة، الحكومة المنتخبة الواقع والأمنيات، ط١، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٤، ص ٧٩-٨٠.

(٣٠) معصومة المبارك، المصدر السابق، ص ٥٤٠.

(٣١) عبد الله مشعل العنزي، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(٣٢) سهيلة فهد الصباح، المصدر السابق ، ص ٢٣٤.

(٣٣) معصومة المبارك ، المصدر السابق، ص ٥٤٠.

(٣٤) معصومة المبارك، المصدر نفسه، ص ٥٤٠.

(٣٥) محمد مبارك حسن العجمي ،الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير ١٩٩١-٢٠١٠،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم،قسم العلوم

السياسية،الأردن،٢٠١٠،ص١١٤.

(٣٦) حسين علي حسن الصباغة،ص ٩٧.

- (٣٧) مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت ٢٠٠٦-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠١٣، ص ٨٧.
- (٣٨) سامي ناصر خليفة وحسن عبد الله جوهر، المصدر السابق، ص ٦٨.
- (٣٩) محمد مبارك حسن العجمي، المصدر السابق، ص ٦٨.
- (٤٠) سامي ناصر خليفة وحسن عبد الله جوهر المصدر السابق ص ٣٩٤-٣٩٥.
- (٤١) المعتصم بالله داوود علوي، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من ١٩٧٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٥٩.
- (٤٢) مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي، قطاع الدراسات والبحوث، الدائرة الانتخابية الواحدة، تقرير حول الاقتراحات المقدمة من أعضاء مجلس الأمة خلال الفصل التشريعي الحالي بخصوص تحويل الكويت إلى دائرة انتخابية واحدة، ٢٠١٠، ص ٢-٣.
- (٤٣) مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي، قطاع البحوث ونظم المعلومات، إدارة الدراسات السياسية والاقتصادية تطور تقسيم الدوائر الانتخابية ومخرجاتها منذ بدء الحياة البرلمانية في دولة الكويت، الكويت، ٢٠١٣، ص ٢١-٢٢.
- (٤٤) مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي، تطور تقسيم الدوائر الانتخابية...، المصدر نفسه، ص ٢٢.
- (٤٥) عبد الرضا علي أسيري، المصدر السابق، ص ١٣٣.
- (٤٦) سامي ناصر خليفة وحسن عبد الله جوهر، المصدر السابق، ص ٣٩٥.
- (٤٧) مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي، تطور تقسيم الدوائر الانتخابية...، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٤٨) عبد الرضا علي أسيري، المصدر السابق، ص ١٣٤.
- (٤٩) صلاح محمد عيسى الغزالي، الجماعات السياسية الكويتية في القرن ١٩١٠-٢٠٠٧- الدستوريون- الإسلاميون- القوميون، دار النبأ للنشر، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٤٢٩.
- (٥٠) جاسم محمد الخرافي (١٩٤٠-...): سياسي كويتي ولد عام ١٩٤٠، وتلقى تعليمه في الصغر في بمباي بالهند، أكمل دراسته الثانوية بالشيوخ، سافر إلى بريطانيا ليدرس في كلية مانشستر،

وحصل على شهادة الدبلوم إدارة الأعمال، تقلد العديد من المناصب الهامة بالكويت، فاز بعضوية مجلس الأمة في الأعوام ١٩٧٥-١٩٨١-١٩٨٥-١٩٩٦-٢٠٠٣-٢٠٠٦، أصبح وزيراً للمالية والاقتصاد في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠، أصبح رئيس مجلس الأمة الكويتي لعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٣. للمزيد يراجع: من هو جاسم محمد الخرافي؟ المرسال/ <https://www.almrsal.com>؛ جاسم محمد الخرافي-المعرفة/ <https://www.marefa.org>.

(٥١) أحمد الخطيب، الكويت: من الدولة إلى الإمارة ذكريات العمل الوطني والقومي، ج٢، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٥٢) مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي، قطاع البحوث ونظم المعلومات، إدارة الدراسات السياسية والاقتصادية، قسم الدراسات السياسية، أثر الاستجابات البرلمانية على الحياة السياسية بدولة الكويت ١٩٦٣-٢٠١٥، ص ١٢.

قائمة المصادر

الوثائق

الوثائق المنشورة:

- (١) مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي، قطاع البحوث ونظم المعلومات، إدارة الدراسات السياسية والاقتصادية، قسم الدراسات السياسية، أثر الاستجابات البرلمانية على الحياة السياسية بدولة الكويت ١٩٦٣-٢٠١٥.
- (٢) مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي، قطاع الدراسات والبحوث، الدائرة الانتخابية الواحدة، تقرير حول الاقتراحات المقدمة من أعضاء مجلس الأمة خلال الفصل التشريعي الحالي بخصوص تحويل الكويت إلى دائرة انتخابية واحدة، ٢٠١٠.
- (٣) مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي، قطاع البحوث ونظم المعلومات، إدارة الدراسات السياسية والاقتصادية، تطور تقسيم الدوائر الانتخابية ومخرجاتها منذ بدء الحياة البرلمانية في دولة الكويت، الكويت، ٢٠١٣.

الرسائل والاطاريح :

- (١) إبراهيم محمد العويمر العازمي، مبدا فصل السلطات وتطبيقاته في دولة الكويت: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، الأردن، ٢٠١٠.
- (٢) المعتصم بالله داوود علوي، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من ١٩٧٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠٠٩.
- (٣) خالد سعد السهلي، حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ وانعكاساتها على دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠١٢.
- (٤) دعاء علي سرحان الزيدي، المجلس التأسيسي الكويتي ١٩٦١-١٩٦٣: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧.
- (٥) سالم ماضي العجمي، النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقها في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، الأردن، ٢٠١٢.
- (٦) عبد الله عوض المطيري، سلطات مجلس الأمة الكويتي تجاه البرنامج الحكومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، الأردن، ٢٠١٢.
- (٧) غسان بنيان جلود الشويلي، العلاقات العراقية الكويتية ١٩٦٨-١٩٩٠: دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٣.
- (٨) مبارك جمعان العازمي، الكويت ومجلس التعاون الخليجي: دراسة سياسية تحليلية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، مصر، ٢٠١٠.
- (٩) محمد عز العرب محمد منيب، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي بالتطبيق على حالة الكويت خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مصر، ٢٠١٥.
- (١٠) محمد مبارك حسن العجمي، الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير ١٩٩١-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠١٠.

- (١١) مروة مصطفى أحمد الحديثي، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام ١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣.
- (١٢) مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي واثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت ٢٠٠٦-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠١٣.
- الكتب العربية والمعربة :
- (١) أحمد الخطيب، الكويت: من الدولة إلى الأمانة ذكريات العمل الوطني والقومي، ج٢، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٩.
- (٢) حسين علي حسن الصباغة، الحكومة المنتخبة الواقع والأمنيات، ط١، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٤.
- (٣) سامي ناصر خليفة وحسن عبد الله جوهر، كيف يصنع القرار السياسي في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
- (٤) صلاح محمد عيسى الغزالي، الجماعات السياسية الكويتية في القرن ١٩١٠-٢٠٠٧- الدستوريون- الإسلاميون- القوميون، دار النبأ للنشر، الكويت، ٢٠٠٧.
- (٥) عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ.. وممارسات، ط٩، مطبعة الوطن، الكويت، ٢٠٠٧.
- (٦) علي محيي الدين القرّة داغي، المرأة والمشاركة السياسية الديمقراطية، دراسة في الفقه والفكر السياسي الإسلامي، بحث مقدم للدورة السادسة عشر للمجلس، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، اسطنبول، تموز ٢٠٠٦.
- (٧) فرح النقيب، الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج، تحرير: عبد الهادي خلف و جاكومو لوتشيانى، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧.
- (٨) كريستيان كوتس اولريخسن، ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة، ترجمة: حمد العيسى، الانتشار العربي، لندن، ٢٠١٥.

- (٩) معصومة المبارك ، دور المرأة في المجتمع الديمقراطي، تجارب وممارسات وعقبات ، أدوار المرأة في مجتمع ديمقراطي ، ضمن كتاب الديمقراطية و التربية في الوطن العربي ، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١.
- (١٠) موزي عبد العزيز الحمود، المرأة في مجتمع ديمقراطي : حالة الكويت، ضمن كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١.

البحوث والدراسات :

- (١) سهيلة فهد المالك الصباح ، ندوة مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ع ١٠٨ ، الكويت، ٢٠٠٣ .
- (٢) عبد الله مشعل العنزي ، اتجاهات الرأي العام الكويتي في بعض القضايا السياسية الكويتية: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ١٢٤، الكويت، ٢٠٠٧ .
- (٣) ميمونة خليفة الصباح، اليوبيل الفضي بمناسبة تولي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح مقاليد الحكم، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ١٢٤، الكويت، ٢٠٠٧ .
- (٤) واثق محمد براك، صنع القرار السياسي في الكويت، مجله دراسات إقليميه، ع ١٨، مج٥، الموصل، ٢٠٠٨.

الموسوعات :

- (١) عبد الرحيم مارديني، موسوعة مشاهير وعظماء وشخصيات من العالم، ط١، دار المحبة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، ٢٠٠٣ .

الانترنت :

- من هو جاسم محمد الخرافي؟ المرسال/ <https://www.almrsal.com>؛ جاسم محمد الخرافي- المعرفة/ <https://www.marefa.org> .